

الصكوك القانونية الدولية تعزز المسؤولية ونظم الأمان

بقلم جوان ليو

وقال أندريا غيوييا، كبير المسؤولين القانونيين في الوكالة: "في وقت وقوع حادثة تشيرنوبيل في عام ١٩٨٦، لم تكن هناك إلا معاهدات قليلة مبرمة تحت رعاية الوكالة فيما يتصل بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية." وبالإضافة إلى اعتماد اتفاقية التبليغ المبكر وتقديم المساعدة في عام ١٩٨٦، اعتمدت اتفاقية الأمان النووي لاحقاً في عام ١٩٩٤، وأعقبتها الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة في عام ١٩٩٧.

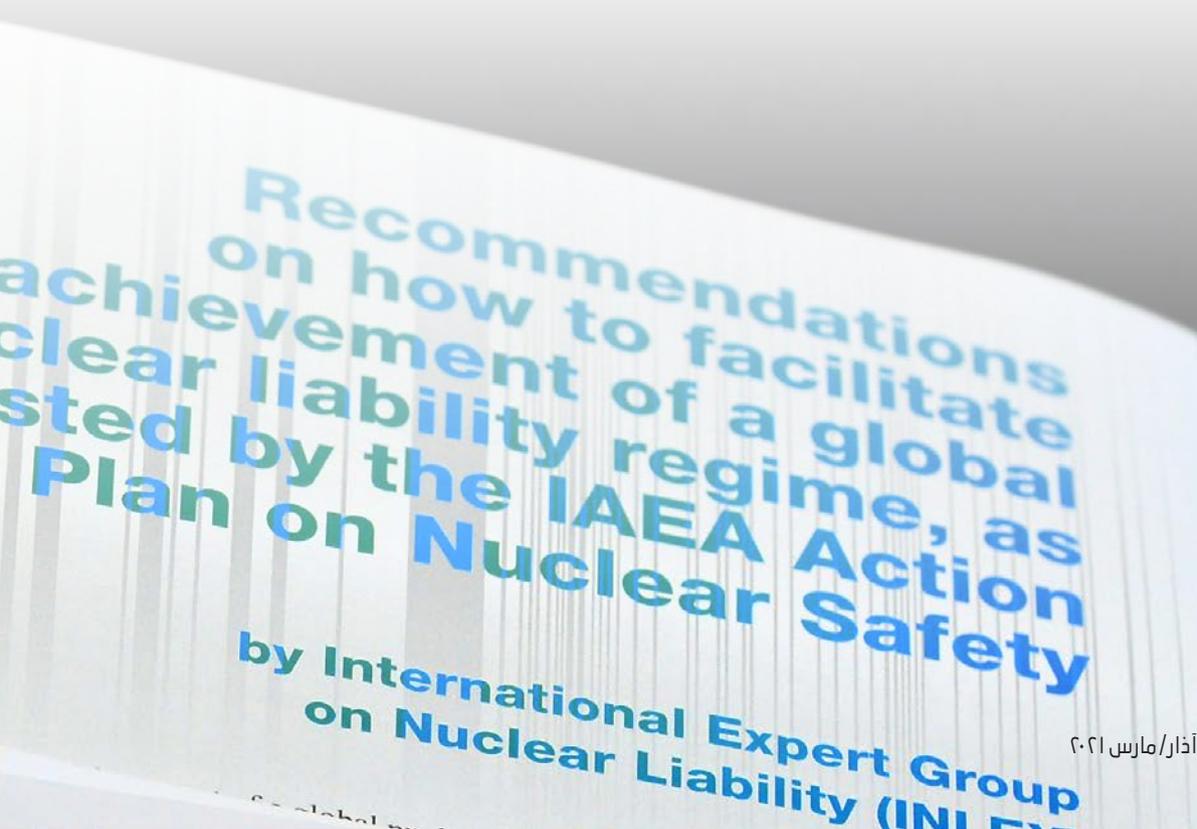
وفي أعقاب حادثة فوكوشيما داييتشي النووية، اعتمدت الدول الأعضاء خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي (اقرأ المزيد في الصفحة ٣٢)، التي ركز فيها أحد المجالات الاثني عشر الموضحة على تعزيز الإطار القانوني الدولي. وقال غيوييا: "انصبَّ التركيز الرئيسي هنا على التنفيذ الفعّال للمعاهدات القائمة، فضلاً عن تعزيز نظام المسؤولية النووية."

تيسير المسؤولية النووية على الصعيد العالمي

قال ستيفن ماكنوتوش، رئيس فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية (إنليكس)، إن أهمية وجود

لا غنى عن وجود إطار قانوني ملائم لاستخدام التكنولوجيا النووية على نحو مأمون وآمن وسلمي خلال عمليات التشغيل العادية، ولا سيما في حالة الأحداث غير المتوقعة. وتتيح النظم القانونية النووية الوطنية والدولية إطاراً قانونياً لمزاولة الأنشطة المتصلة بالطاقة النووية والإشعاعات المؤينة على نحو يوفر حمايةً وافيةً للأفراد والممتلكات والبيئة.

وقد أدت حادثة تشيرنوبيل في عام ١٩٨٦ إلى التعجيل باعتماد اتفاقية التبليغ المبكر بوقوع حادثة نووية (اتفاقية التبليغ المبكر) واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادثة نووية أو طارئ إشعاعي (اتفاقية تقديم المساعدة)، التي تشكل الأساس القانوني للإطار الدولي للتأهب والتصدي للطوارئ. وقد أفضى المزيد من المفاوضات إلى اعتماد البروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس في عام ١٩٨٨، وكذلك بروتوكول تعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في عام ١٩٩٧. فضلاً عن ذلك، تسببت حادثة فوكوشيما داييتشي النووية في عام ٢٠١١ في تحفيز الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القائم بشأن المسؤولية النووية والأمان النووي.



أموال عامة توفرها الأطراف المتعاقدة ومعدل الأنصبه المقررة للأمم المتحدة.

تعزيز اتفاقية الأمان النووي

على الرغم من فشل المحاولات الهادفة إلى تعديل اتفاقية الأمان النووي في أعقاب حادثة فوكوشيما داييتشي، فقد اعتمد الإعلان السياسي — إعلان فيينا بشأن الأمان النووي — بالإجماع في عام ٢٠١٥. ويرشد إعلان فيينا الأطراف المتعاقدة في تصميم محطات القوى النووية الجديدة وتحديد مواقعها وتشبيدها، ويتضمن إرشادات بشأن إجراء تقييمات دورية للأمان في المنشآت القائمة لتحديد ما يلزم إجراؤه من تحسينات الأمان بغية الوفاء بأهداف اتفاقية الأمان النووي. وقالت جوديت سيلاي، المسؤولة القانونية في الوكالة: "لقد التزمت الأطراف المتعاقدة أيضاً بتجسيد هذه المبادئ في أفعالها عند إعداد تقاريرها المقدمة للنظر فيها خلال الاجتماع الاستعراضي السابع لاتفاقية الأمان النووي في عام ٢٠١٧".

علاوة على ذلك، أنشئ الفريق العامل المعني بالفعالية والشفافية لتوفير التوجيه بشأن تحقيق أهداف اتفاقية الأمان النووي، فضلاً عن دعم إعداد التقارير الوطنية وتحسين الشفافية وعملية الاستعراض والتعاون الدولي. وأضافت سيلاي: "في هذا الصدد، يتاح كل تقرير وطني للجمهور بعد الاجتماع الاستعراضي، ما لم يخطر الطرف المتعاقد المعني الأمانة بخلاف ذلك".

منظومة عالمية للمسؤولية النووية في تحديد المسؤوليات القانونية "تكمّن في مجالين رئيسيين: ثقة الجمهور والتجارة النووية. وإذا كان للطاقة النووية أن تؤدي دورها الضروري في إزالة الكربون من إمدادات الطاقة العالمية، فإن من الأهمية بمكان إزالة الحواجز التي تحول دون تطوير مرافق جديدة، مثل حالة عدم اليقين بشأن ترتيبات المسؤولية."

وأردف ماكنوتش، وهو أيضاً المدير المقدم للشؤون الحكومية والدولية في المنظمة الأسترالية للعلوم والتكنولوجيا النووية، قائلاً: "تحدد خطة عمل الوكالة الحاجة إلى إنشاء نظام عالمي للمسؤولية النووية يعالج شواغل جميع الدول التي قد تتأثر جراء حادثة نووية، بغية تقديم التعويضات المناسبة والكافية عن الأضرار النووية."

ورغم اعتماد اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في عام ١٩٩٧، فإنها لم تدخل حيز النفاذ إلا في عام ٢٠١٥ عندما قدمت اليابان صك قبولها.

وقال غيويا: "قررت الأطراف المتعاقدة إنشاء نظام لعقد اجتماعات منتظمة لدراسة المشاكل ذات الاهتمام المشترك والإمعان في الترويج للانضمام لاتفاقية التعويض التكميلي، وتعزيز المسؤولية العالمية."

وقد عقد الاجتماع الأول للأطراف في اتفاقية التعويض التكميلي في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن ينعقد الاجتماع التالي في شهر آب/أغسطس ٢٠٢١ في فيينا. وتهدف اتفاقية التعويض التكميلي إلى زيادة مبلغ التعويض المتاح في حالة وقوع حادثة نووية من خلال

"إذا كان للطاقة النووية أن تؤدي دورها الضروري في إزالة الكربون من إمدادات الطاقة العالمية، فإن من الأهمية بمكان إزالة الحواجز التي تحول دون تطوير مرافق جديدة، مثل حالة عدم اليقين المتعلقة بترتيبات المسؤولية."

— ستيفن ماكنوتش، رئيس فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية (إنليكس) والمدير المقدم للشؤون الحكومية والدولية، بالمنظمة الأسترالية للعلوم والتكنولوجيا النوويتين (أنستو)

اتفاقية الأمان النووي

يتمثل أحد أهداف اتفاقية الأمان النووي، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في "بلوغ مستوى عالٍ من الأمان النووي على نطاق العالم، والحفاظ على ذلك المستوى، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي." وتتضمن التزامات الأطراف المتعاقدة التسعين بموجب اتفاقية الأمان النووي تقديم تقارير وطنية عن تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية لاستعراض الأقران خلال اجتماعات تعقد كل ثلاث سنوات.